



«برلمانيون ضد الفساد» تطالب بإعمال قوانين مكافحة الفساد

العالمي لمكافحة الفساد - تلقت «الميثاق» نسخة منه - الذي صادف أمس الأحد التاسع من ديسمبر - على أهمية التنسيق مع أجهزة الرقابة والتفتيش ومنحها الاستقلالية الكاملة عن السلطة التنفيذية، لتطوير دور الرقابة والمساعدة من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال بالإضافة الى اعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول الى المعلومات والعمل على تعزيز المعايير الاخلاقية والمهنية داخل مؤسسات الدولة المختلفة وتطوير ميثاق أخلاقي لموظفي القطاع العام.

صنعاء - «الميثاق» : طالبت منظمة برلمانيين بمبنيين ضد الفساد «بمن باب» بإعمال القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول الى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة. وشددت المنظمة في بيان صحفي بمناسبة اليوم

مع سبق التردد الحزبي.. منظمات أه «طابور خامس»؟!!

بالخارج ولو على حساب الوطن، في صورة مزرية وبشعة نذل على أن هؤلاء ليسوا محايدين ولا من أصحاب الخدمات المجتمعية الذين يسعون من المنظمات المدنية لبناء المجتمع في كافة السبل ولكنهم أصحاب توجهات أقل ما يمكن أن يطلق عليها أنها سياسية شخصية حمقاء لا تابه لشيء ولا تلقي له بالأل لمصالحها الضيقة.

وفي السياق ذاته تحدثت الأستاذة لمياء يحيى الارياني - رئيسة مؤسسة «شوذب» للطفولة والتنمية قائلة:

الاستقواء بالخارج مثل الاستعانة بالاجنبي، وهذا شيء يحرمه ديننا الاسلامي الحنيف، حيث ورد في الاثر ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال لأحد المشركين جاء بعرض عليه خدمة في الحروب : «ارجع لا نستعين بمشرك».. ووفقاً لهذا المبدأ وعلى هذا الاساس يجب ان تكون سياستنا في كافة منظمات المجتمع المدني وان نجعل المصلحة العليا لنا هي مصلحة الوطن وخدمة المجتمع الذي قامت منظماتنا من أجل خدمته وتنميته وتطويره، والأ ننسى ان الاستعانة بالاجنبي ولو معنوياً على جماعة او فئة او حزب داخل الوطن يعد خيانة عظيمة لا يقبل بها الشرع والعرف والقانون.

وما اتمناه من كافة الاخوة والاخوات في منظمات المجتمع المدني الفاعلة ان يركزوا اهتمامهم في عملهم الخدمي التنموي وان لا يوظفوا منظماتهم باطر سياسية او توجهات غير مدنية لاتخدم المجتمع وتسمى لإلحاق الضرر بالوطن بأسره..الوطن ملك الجميع، والاختلاف وارد، والمطالبة بالحقوق متاحة والحريات موجودة واي نقص او قصور يجب تلافيه واصلاحه عبر اطر رسمية يظنها الدستور والقانون، لكن لا يوجد مبرر في أي حال من الاحوال للاستقواء بالاجنبي أو بالخارج على الداخل.. ولنا في العراق عبرة حين استقوى خوثة العراق بالاجنبي فكان ساكناً للعراق من تدمير وخراب وتشريد، وذهب اولئك الحفنة من العملاء الذين استقوا بالخارج على وطنهم الى مزبلة التاريخ، فلا الشعب رحمهم ولا التاريخ ولا الله يقبل منهم مثل تلك الاعمال، ولا الاجنبي احترمهم بعد ان باعوا اوطانهم.

الاخ قاسم مهدي حيدر - امين عام نقابة موظفي موانئ البحر الاحمر اليمنية تحدث قائلاً :

- هذه ظاهرة غريبة وخطرة على المجتمع ولم يسبق لنا ان سمعنا بها من قبل، ولم

اختلاف الآراء وتعدد وجهات النظر شيء وارد في أي عمل، لكن ان يكون اختلاف الرأي مدعاة للاستعانة بالاجنبي التدخل في شئون البلاد فهذا ما لا يقبله وطني عاقل غير على وطنه وأمنه.. ونحن في هذا الاستطلاع نبحث في خفايا تفاصيل التحذير الذي اطلقه وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القرني لبعض المنظمات المدنية والتي حذرنا من مفهبة الاستقواء بالخارج:

استطلاع : فايز البخاري



في البدء كان الحديث لمعالي وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القرني الذي قال :

- نحن عندما نحذر منظمات المجتمع المدني من مفهبة الاستقواء بالخارج فإن ذلك لا يعني أننا نمارس ضغوطاً او إجباراً بحق هذه المنظمات ولكن ذلك يأتي من حرصنا على ان تلتزم هذه المنظمات بما هو محدد لها في اطار القانون، وان تحافظ على هويتها الوطنية وتسير في المسار الصحيح الذي تأسست من أجله ناهيك عن انها لا بد ان تكون من اول المدافعين عن الوطن لا ممن يجلب له المشكلات. عمل المنظمات المدنية في الاصل تنموي وتوعوي وحقوقى وارشادي بمعنى انها ذات توجهات خدمية لهذا نشدد على ان تقوم بدورها على اتم وجه.. ونحن نقوم بتنظيم العلاقة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، ليكون القانون وسيلة للحد من الممارسات الحكومية الخاطئة تجاه المنظمات، وفي الوقت نفسه حماية للمنظمات حتى لا تتجنى الى الممارسات الخاطئة في تحقيق اهدافها.

وحول اشارته التحذيرية لبعض المنظمات من عدم الاستقواء بالخارج ضد الوطن فمن تقصدون.. قال الاخ الوزير :

- أنا اخص بحديثي بعض المنظمات التي تخطئ بين السعي نحو تحقيق الحكم الرشيد وبين تصفية الحسابات السياسية، حيث تدفعها مثل تلك التوجهات غير المهنية الى الاستقواء بالخارج في سلوك مشين وطريقة واضحة، القصد منها تحقيق مصالح شخصية وسياسية وتصفية حسابات، وهذا برأيي معوق حقيقي لعمل المنظمات المدنية في تحقيق الشراكة الفاعلة بينها وبين الحكومات.

الى ذلك تقول عبير المديح من الاتحاد النسائي العالمي:

- لا شك ان منظمات المجتمع المدني وهي تسعى لإحداث التغيير تواجه في محاولاتها عدة تحديات، وهذا بحد ذاته أمر طبيعي، لكن ما ليس طبيعياً هو ان تجد توجهات غير وطنية تقوم بها بعض

لمياء الارياني :

منظمات توظف نفسها بأجندة سياسية لاتخدم المجتمع

قاسم حيدر :

احزاب روجت لظاهرة الاستقواء بالخارج

العدم ولا اظن ان لدينا من يقبل بمثل هذه الظاهرة من الوطنين الشرفاء الذين يابون الضيم على انفسهم واطوانهم سواء.

عبير المديح :

الصعوبات ليست مبرراً للتوجهات غير الوطنية

قاسم حيدر :

احزاب روجت لظاهرة الاستقواء بالخارج

العدم ولا اظن ان لدينا من يقبل بمثل هذه الظاهرة من الوطنين الشرفاء الذين يابون الضيم على انفسهم واطوانهم سواء.

أبعاد الـ « ١٥ ٪ » للمرأة في مبادرة الرئيس

رأس المال الانساني والتمكين لحقوق الانسان في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوافر الفرص للنتاج والابداع والشعور باحترام الذات وتلبية حاجات سوق العمل في كافة المجالات التنموية..بالاضافة الى توسيع الحكم الديمقراطي واللامركزي والمشاركة السياسية الشعبية. وأشارت نورية الاصبحي في ورقتها الى أن المرأة أثبتت تفوقها وتميزها في كثير من المواطن وتحقيق الـ ١٥٪ لها سيحدد التوجهات الجادة نحو التغيير وترجع كفة ميزان الخير لصالح الوطن وتشكيل حقيقية سياسية نهضوية للمرأة خاصة والمجتمع عامة..وأوضحت الاصبحي الى أن من الغايات العامة لمشروع تخصيص الـ ١٥٪ للمرأة في المشاركة السياسية تأكيد مصادقية المؤتمر في توجهاته نحو بناء المجتمع والاهتمام بالمرأة، إذ ما قورن مع دعوات ومزايدات الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في انجاح أو افشال التنظيمات السياسية ومصادقيتها.

ولفتت ورقة نورية الاصبحي الانتباه الى أنه ورغم كثرة النصوص القانونية سواء منها الدستورية أو المحددة في لوائح وأنظمة الأحزاب والتنظيمات السياسية لأحقية المرأة ومسواتها بالرجل إلا أنه وعلى المستوى الفعلي والتطبيقي كثير ما تعيق هذه الأحزاب دور المرأة وتستخدمها للمزايدات عند الحرج والحاجة، وفي مواطن تقدم الخطوط الدفعية بالاضافة الى التراجع الكبير لقضايا المرأة في البرامج الانتخابية لكثير من الأحزاب ورفض البعض اشراكها في الحياة السياسية.



والتي خاضته المرأة لايجاد موقع لائق لها من أجل ضمان المواطنة الكاملة وبما يكفل تحقيق دورها وتعميق مساهمتها في الحياة السياسية والوطنية والتنمية.. كما أنه يأتي تنفيذاً للتوجهات الجادة للمؤتمر الشعبي العام في ابراز الدور التاريخي والحضاري للمرأة عبر مسيرة التاريخ اليمني القديم والاسلامي وكذلك الاستجابة الجادة للاتجاهات والتطورات والتغيرات السياسية العالمية وتنفيذاً للاتفاقيات المبرمة مع المنظمات الدولية

توفيق الشرعي

«فلت المرأة في تخلصها وأمينتها الى فجر الثورة حتى من الله علينا بضحي الوحدة التي اطلت من نوافذه تحسن فخامة الأخ علي عبدالله صالح واهتماماته التنموية الرامية الى التركيز في عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمؤسسات.

ويرى كثير من الباحثين ضرورة التمكين في ضوء تطور المجتمعات المعاصرة وتخليص المرأة من قيود العادات والتقاليد المتخلفة المضروبة حولها، والمعيقة لمشاركتها في تنمية مهاراتها وقدراتها وتطوير وتوسيع مساحة مشاركتها العامة بما يلائم العصر وتكنولوجيا وتقدم الأمم.. ومن هذا المنطلق اتجهت القيادة السياسية. وهذا ما تجلى حقيقة في مبادرته بتخصيص الـ ١٥٪ للمرأة في المشاركة بكافة المؤسسات الدستورية النيابية والمحلية، وهذا التخصيص حمل أبعاداً أساسية في المشاركة السياسية ومن هذه الأبعاد ما أوردته الأستاذة نورية محمد الاصبحي في ورقة في الندوة الخاصة بمشروع فخامة الأخ الرئيس للتعددية الدستورية لتطوير البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة والتي عقدت في جامعة إب نهاية الشهر الماضي.. حيث أكدت نورية الاصبحي أن تخصيص الـ ١٥٪ للمرأة جاء استجابة لتنفيذ مصفوفة برنامج رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م والتي تم في ضوئها برنامج الحكومة، وذلك إيماناً بالدور الذي تقوم به المرأة في المجتمع اليمني اضافة الى النضال الطويل